

Distr.: General
9 December 2013
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة
عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من شبكة نشر التعليم الشعبي بين النساء، وهي منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

130114 100114 13-60922X(A)



بيان

أُلقت النظرية النسائية الضوء على أن التفكير في التنمية يغفل التصنيفات الجنسية، ويستقر عند نظام تسلسلي مححف يساهم أيضا في تكراره. والواقع أن مناقشة اتجاهات التنمية مفتوحة، وفي هذه المناقشة يجب أن تكون خطط النساء حاضرة، سعيا إلى تحديد ما هو جديد، وما ينبغي دعمه أو استبعاده، وما ينبغي الإبقاء عليه من المسائل، فيما يتعلق بمشاركة المرأة في إيجاد بدائل للتنمية، من خلال مختلف أشكال التنظيم الاجتماعي والمجتمعي.

ويتعين الانطلاق من الإقرار بأن التنظيم والحشد الاجتماعيين يتطلبان تلك الأدوات التي تساعد على توضيح الآثار المحددة لشتى المشاكل الاجتماعية على النساء والرجال، مع اقتراح بدائل للتغيير تعمل على تحسين وضع المرأة في مختلف المستويات. ويقترح في هذا الصدد وجوب التزود بنظرة أوسع إلى ما تفعله المرأة، وما هي المسؤولية عنه، وظروف تدخلها في عمليات الإنتاج الاقتصادي والرعاية الاجتماعية. وتنشأ عدة مواضيع تتعلق بما ذكر؛ فلا بد من الإشارة، على سبيل المثال، إلى أن العمل التطوعي للمرأة في أمريكا اللاتينية معناه إعفاء الدولة من الضغوط المالية، والتخفيف من مسؤولياتها. وكان ذلك مجالا مناسباً للاستفادة من مشاركة المرأة في البرامج الاجتماعية، وبهذه الطريقة فإن برامج الإصلاح القطاعي (الصحة، التعليم، التنمية الاجتماعية) تتخذ من النساء هدفاً، ولكن ليس انطلاقاً من مصالحهن واحتياجاتهن، بل باعتبارهن وسيلة لرفاهة أسرهن. وهناك أيضا عامل يتصل بما سبق، وهو ما قيل من أن "السياسة الاجتماعية الهادفة" أداة وظيفية لإنشاء المنظمات والإبقاء عليها، وجعلها تعتمد على مساعدة الدولة، وتحويلها إلى مجموعات ضعيفة في مواجهة ممارسات غير ديمقراطية.

وتحاول النهج المختلفة المتعلقة بالتنمية توضيح الأسباب النظرية لعدم المساواة على مستوى الكوكب، وكذلك الاستراتيجيات اللازمة للحد منه. وفي هذا السياق فإن التفكير في شؤون المرأة يتضمن عدة مراحل، بدءاً بما يسمى "إدماج المرأة في التنمية" الذي ظهر في السبعينيات وسعى إلى معالجة الأثر السلبي للتنمية على المرأة، وانتهاءً بما يسمى "المنظور الجنساني في التنمية"، الذي ظهر في الثمانينيات والتسعينيات، عندما طرحت اقتراحات نظرية أكثر تفصيلاً بشأن التأثير المتفاوت للبرامج الإنمائية على الرجال والنساء، نظراً إلى وجود أدوار منوطة بكل من هاتين الفئتين، وذلك في تحوّل مفاهيمي من مفهوم المرأة إلى مفهوم المنظور الجنساني، باعتبارهما من العوامل المفسرة والموجهة للتدابير الخاصة بالتنمية. ويجب ألا يغيب عن البال أنه بالإضافة إلى هذه النهج، ظهر نوع هام من التفكير النقدي في مفهوم التنمية واتجاهات الهيمنة فيه، وفي هذا التفكير ساهمت الحركة النسائية في التوعية

بالبناء المعياري لـ "شخص المرأة" واحتياجاتها، انطلاقاً من نظرة تركز على الإرث الأوروبي وتعكس بشكل ملحوظ الطبقة الاجتماعية والأصل العرقي.

وإزاء هذه الأوضاع فإن حل هذه المظالم الجنسانية، فيما نرى، لا يمر عبر خطط المساواة والسياسات الاجتماعية فحسب، بل أيضاً عبر إعادة تشكيل أعمق للعلاقات بين الأسر والدولة والمجتمع والسوق، في إطار نموذج اقتصادي واجتماعي يحل محل النموذج الليبرالي الجديد. ولهذا الغرض فإن توطيد شبكة الحركات الاجتماعية ومشاركة الناشطات والأكاديميات يمكن أن يساهما في مضاعفة ساحات المناقشة وصياغة المطالب في خطة جديدة يمكن أن تعزز التلاحم الاجتماعي، وفي صياغة أشكال جديدة للتضامن، وتعميق عمليات إرساء الديمقراطية. أما خصائص هذا النموذج، الذي يكفل العدالة الاجتماعية والعدل بين الجنسين، وكذلك سبل تحديد المجالات المختلفة الموفرة للرفاهة، ففي انتظار وضع تصور لها وتحديد مضمونها. وهناك مساهمة مركزية في خضم هذه المناقشات مصدرها الاقتصاد النسائي، بدأت كفكرة ثم تدعمت في العقود الثلاثة الماضية، وتشكل مساهمة نظرية وبحثية خاصة تتضمن مواضيع متنوعة.

إن نُهج الاقتصاد النسائي، كمصدر للأدوات المفاهيمية وسبل العمل، تتسم بأهمية خاصة في فهم المشاكل الراهنة، وتحديد الخطوط العامة للمبادئ التوجيهية لعمل الساعين إلى أعمال حقوق المرأة في شتى المجالات؛ ومن ذلك، على سبيل المثال، تفسير بديل للأزمات الاقتصادية يتعلق بالهيكل العميق لنظام اقتصادي تدرج فيه الرأسمالية والنظام الأبوي، تفضيلاً لهدف المنفعة الفردية والربح على الضرورات الحياتية. وقد أدى هذا الشكل من الأداء إلى عواقب على شتى الصُّعد، من قبيل: عدم استقرار العمل، والأضرار البيئية، والاستفادة دون مقابل من عمل المرأة في مجال الرعاية، وكذلك استغلال احتياجاتها للحصول على قوة عاملة بتكلفة قليلة. وبصفة عامة تسبب هذا الشكل في تعميق انعدام المساواة، من خلال التنفيذ المتتابع لسياسات ليبرالية جديدة يمكن أن تحدّد فيها أزمة للتناسل الاجتماعي تتجاوز الأزمة المالية بكثير، ويدفع مدلولها إلى النظر في ذات طبيعة النظام الرأسمالي.

وتبرز هذه التفسيرات الارتباط بين مجالات متنوعة بينها صلة وثيقة، يجدر بالذكر منها: الطبيعة، التي هي عماد جميع الاقتصادات وحياة البشر، والتي تضررت بشدة من جرّاء المشاكل البيئية الناجمة عن صور مختلفة للتلوث واستنزاف الموارد من جرّاء الهيكل الراهن للإنتاج والاستهلاك الواسعي النطاق، الذي ينفذ دون مراعاة للتوازن مع البيئة؛ ومجال الرعاية المتعلق بإيجاد نفس جديدة والحفاظ عليها، وهو أساسي لإيجاد القوة العاملة اللازمة لإنتاج السوق، ويعتمد بشكل كبير على المواد والخدمات المنتجة في البيوت بأيدي النساء؛

